الفرص الاستثمارية في العراق

المقدمة

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين حركة واسعة في تدفقات رأس المال، لاسيما إلى الدول النامية، بعد إن اقتنعت هذه الدول بأن تحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها لا يتم إلا بالانفتاح على الاستثمار الخارجي، لأن الاستثمار الخارجي لا يوفر الرأسمال اللازم لعملية النمو فقط، وإنما يؤدي إلى نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة للاستثمار، وعملت معظم الدول النامية ومنها أقطارنا العربية على اعتماد سياسات تعمل على جذب الاستثمارات للمنطقة العربية. إلا أن الدول العربية رغم ما اتخذته من إجراءات لتشجيع الاستثمار سواء الوطني منه أو الخارجي لم تتمكن من تحقيق المعدلات المستهدفة لتنمية بلدانها، إذ لم تبلغ نسبة الاستثمارات فيها سوى ١,٥٤% من إجمالي التدفقات الاستثمارية للدول النامية خلال العام ٢٠٠٢. وقد يعود ضعف حجم الاستثمارات في المنطقة العربية إلى جملة أسباب منها ما يتعلق بالجوانب المؤسساتية والتشريعية ومنها ما يتعلق بالتعريف بالفرص والامكانات المتاحة أمام الرأسمال المستثمر، وخاصة إذا ما علمنا أن المنطقة العربية تمتلك موارد طبيعية وبشرية لازال الكثير منها غير مستثمر والعراق اليوم يحتاج إلى الاستثمار بجميع أشكاله أكثر من أي وقت مضى نظراً للتدمير الذي أصاب المقومات الأساسية والبني التحتية للاقتصاد العراقي، جراء الحروب والاحتلال، الأمر الذي يحتاج فيه إلى الانفتاح على الاستثمار الوطني و الخارجي. والتعريف المستثمر بالإمكانيات والفرص المتاحة أمامه في العراق جاءت هذه الدراسة لتؤشر أهم الفرص الاستثمارية أمام الرأسمال الوطني والعربي والأجنبي، من اجل المساهمة بإعادة بناء العراق وتنمية اقتصاده. لاسيما بعد التحولات الكبيرة في عملية إدارة الاقتصاد وصدور قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يعد خطوة هامة في تشجع الاستثمارات الخارجية.

لذلك تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة بالاقتصاد العراقي .

٢- عرض وشرح الأطر التشريعية والمؤسسية التي تسهل عملية الاستثمار في العراق .

٣- التعريف بالقدرات الاقتصادية في العراق وإمكانيات التعاون المشترك مع الرأسمال الخارجي .

٤- عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق التي تحقق استثمارات ناجحة للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب .

المبحث الأول: الإطار النظري.. الاستثمار وأهميته الاقتصادية

اولا:مفهوم الاستثمار ودوره الاقتصادي:

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال تجاه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لاسيما بعد أن رسخت القناعة بأهمية الانفتاح نحو الاستثمار الخارجي لتحقيق النمو الاقتصادي في سياسات العديد من الدول ومنها النامية لاسيما بعد فشل التجارب التنموية التي اعتمدت خلال القرن الماضي من تحقيق أهدافها في تلك البلدان، وأهمية الاستثمار الخارجي لا تأتي فقط من الحاجة إلى الرأسمال في الدول التي تعاني من شح مواردها المالية، وإنما أيضاً تأتي من المساعدة التي يقدمها الرأسمال الأجنبي في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وخلق فرص عمل لامتصاص ظاهرة البطالة التي تعاني منها معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية .[١]

١- الاستثمار مفهومه وأنواعه

يعد الاستثمار بمختلف أنواعه الوطني والخارجي، واحداً من أهم آليات التنمية ووسيلتها لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية. الأمر الذي دعا العديد من الدول السائرة في طريق النمو إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار. لاسيما الاستثمار الوطني وأخذت هذه الدول تشجع قطاعها الخاص في المساهمة بعملية النمو الاقتصادي أضافة إلى الانفتاح إلى الرأسمال الأجنبي في ذلك لسد الفجوة في القدرات والامكانات الفنية والإدارية الناجمة عن ضعف القطاع الخاص الوطني ولاسيما في بلداننا العربية .

أ- مفهوم الاستثمار

الاستثمار، بمفهومه الاقتصادي العام هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار يكون على نوعين هما الاستثمار الوطني الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة المعنية، إذ تقوم معظم الدول المتقدمة والنامية بوضع السياسات المالية والنقدية لتشجيع تلك المدخرات للولوج في استثمارات وطنية لتنمية المجتمع. لما يتسم به الاستثمار الوطني من ايجابيات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتنعكس معظم عوائده على مواطن الدولة المعنية ولا يؤدي إلى تبعية الاقتصاد الوطني للمتغيرات والسياسات الاقتصادية الخارجية أما النوع الثاني فهو الاستثمار الأجنبي، وهو الاستثمار

المعول علية في معظم الدول النامية نظراً لما تعانيه من شحه في مواردها المالية ولأهمية هذا النوع من الاستثمار في معظم الدول النامية ستم شرح أهميته الاقتصادية في الفقرة التالية.

ب- الاستثمار الأجنبي، أهميته الاقتصادية.

يختلف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار الوطني بكونه يمثل انتقال الرأسمال من موطنه إلى خارج الحدود ليستثمر في بلد آخر. أي البلد المضيف للاستثمار، ويقسم

الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما[٢] : -

الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في القطاع (الحقيقي) السلعي والخدمي، ويتسم بكونه استثماراً طويل الأجل، ويقوم به كيان اقتصادي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً يقيم في بلد ويستثمر في بلد آخر، وان هذا الاستثمار لا يمثل ديناً على البلد المستثمر فيه، ولكي ينجح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يتطلب أن يكون البلد المضيف يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي. وعادة يكون على نوعين من شمولية للنشاط الاقتصادي، هما تملك كامل للمشروع المستثمر فيه للرأسمال الأجنبي، والثاني هو استثمار مشارك للمستثمر الوطني. وغالباً نجد أن المستثمر الأجنبي يفضل النوع الأول وهو الهيمنة الكاملة على المشروع أو النشاط المستثمر به بحجة أن الرأسمال الوطني ضعيف الخبرة والامكانات في المشاركة بادراة المشروع الأمر الذي يتطلب أن تنص قوانين الاستثمار على ضرورة تشجيع الاستثمارات المشتركة التحقيق الفائدة في نقل الخبرة للجانب الوطني

الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويتسم هذا النوع بكونه استثماراً قصير الأجل حيث نادراً ما يمتد لفترات طويلة، ويتركز على الاستثمار في شراء الأسهم والسندات الخاصة. أو الحكومية أي استثمار لا يتم في الأصول الحقيقية، ويسعى إلى الربح من خلال المضاربة في أسواق رأس المال.

(٢) دور الاستثمار في تطور الاقتصاد.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية خاصة منذ فترة طويلة، حيث تعد شركة الهند الشرقية احد أهم أنواع الاستثمار المباشر منذ القرن التاسع عشر، وتطور هذا النوع من الاستثمار بفعل السيطرة الاستعمارية والاستفادة من الموارد الطبيعية في ان المستعمرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما الحرب العالمية الثانية وإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب والتراكم الرأسمالي الكبير اللولايات المتحدة الأمريكية الذي اخذ يفتش عن مجالات أوسع للاستثمار خارج حدوده. كما أن التقدم التكنولوجي العلمي خلق بيئة صالحة للاستثمار في الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجه ما نسبته ٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٣، ونحو ٣٠% إلى أوروبا الغربية خلال نفس السنة". وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تنمية وتطوير اقتصاد الدول المذكورة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية

لم يكن نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية إلا الجزء اليسير، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشتها الدول العربية خلال القرن بعد خر الماضي، مما جعلها في آخر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار على مستوى الدول النامية. مما حرم الاقتصادات العربية من الاستفادة من الاستثمارات الخارجية. إضافة إلى هروب الرأسمال الوطني للاستثمار خارج المنطقة العربية باحثاً عن الأمان والنجاح.

ويشير التقرير السنوي العشرون للمنظمة العربية للاستثمار أن إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية للمنطقة . العربية بلغت خلال العام نحو ٢١ ٢٠٠٤. مليار دولار مثلث ما نسبته ٥,٣% من إجمالي تدفقات الدول النامية خلال تلك السنة ، رغم التواصل في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وفتح قطاعات اقتصادية جديدة أمام حركة الاستثمار كقطاعات النفط والغاز والتعدين التي كانت حكرا على القطاع

العام في الدول العربية. وقد تركز الاستثمار في كل من المملكة العربية السعودية والسودان وسوريا ومصر ، حيث شكلت هذه الدول ما نسبته حوالي ٤٨% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي في العام (٢٠٠٤).

أما في العراق فلم يكن يسمح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار في العراق نتيجة للإيديولوجيات التي كانت تؤطر فكر النظام السياسي بعد ثورة تموز ١٩٥٨، وقامت الدولة بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة. كما عملت الدولة على تقليص حجم ارات الأجنبية التي كانت قائمة وخاصة في مجال النفط والتي تم تأميمها عام وبذلك ظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جمع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص، كما حرمه من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية نتيجة عدم السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل داخل العراق. وبعد احتلال العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وتغير نظامه السياسي، وتعطيل كل مقومات الاقتصاد العراقي أصبح العراق في أمس الحاجة للانفتاح على جميع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته.

وقد أصدر الحاكم المدني للعراق قراراً للاستثمار الأجنبي برقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي بعد خطوة سابقة للانفتاح على الاستثمار الأجنبي، حيث ورد في ديباجته تحقيق تغيرات أساسية على النظام الاقتصادي إلا أن القرار المذكور قد شابه العديد من الثغرات والنواقص، مما دعا إلى صدور قانون جديد للاستثمار الأجنبي الذي صادق علية البرلمان العراقي في تشرين أول ٢٠٠٦.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي والسياسات المعتمدة فيه

أولا : السياسات الاقتصادية والاختلال الهيكلي

١- السياسات الاقتصادية المطبقة سابقا:

رغم إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا أنه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي المتمثل بالنفط على الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة لكونها كانت تتسم بالمركزية مما افقد الكفاءة التنافسية للقدرات الإنتاجية، وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما القطاع الخاص فكان دوره هامشيا ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة الأمر الذي أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج ولم تحقق النمو المطلوب .

وقد كان للسياسات التي اعتمدت سابقا سبب في إحداث اختلالات هيكلية مما حال دون تحقيق معدلات نمو معقولة، وقد تكون الظروف السياسية وعدم الاستقرار السبب الأول في تخلف الاقتصاد العراقي. إلا إن الأسباب الاقتصادية لا تقل أهمية في تخلف هذا الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق المعدلات المنشودة سابقا. ويمكن إيجاز أهم العوامل التي كانت وراء ذلك بالاتي :

١- أدت الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، والمتمثلة بظروف الحروب والحصار الاقتصادي، إلى اعتماد سياسات وبرامج آنية تعكس ردود الفعل للظروف القائمة آنذاك أكثر منها سياسات ذات نهج تنموي بعيد المدى، مما أدى إلى فشل تلك السياسات في تنمية الاقتصاد العراقي .

٢- اتسمت السياسات التي طبقت في العراق ، منذ منتصف السبعينيات وحتى تغير النظام السياسي في ربيع عام ٢٠٠٣ . بكونها سياسات ذات اتجاه شمولي أفقدت ذات اف الي عدم مقومات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للإنتاج السلعي

٣ - حولت السياسات المعتمدة بالاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد كليا على الواردات النفطية. إذ شكلت هذه الموارد معظم بنود موازنة الدولة.

٤- لم يتم استثمار الموارد النفطية بشكل سليم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، وهي موارد كبيرة بلغت بداية الثمانينيات نحو ٢٦ مليار دولار أنفقت معظمها على الجانب العسكري .

٥- كان لحرب عام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي المفروض على العراق مقدمة للتراجع المستمر في أداء القطاعات الاقتصادية، حيث كانت تداعيات تلك المرحلة تفاقم مشكلة الدين الخارجي إذ ارتفع من ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أكثر من ١٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين. مما يلاحظ إن جميع السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لم تؤد أهدافها وفشلت في تحقيق معدلات نمو في أداء القطاعات الاقتصادية، بل تراجعت تلك القطاعات في أدائها نتيجة للظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي رافقت تلك الحقبة من الزمن. مما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا يتأثر بشكل كبير بالتغيرات الدولية والإقليمية .

٢- واقع الاقتصاد العراقي

لقد كان لحرب عام ٢٠٠٣ اثر سلبي كبير على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية. حيث دمرت الحرب وما تلاها من عمليات عسكرية مستمرة لحد اليوم البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات .... الخ. مما اثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لاسيما المملوكة للقطاع العام والتي تقدر بنحو ١٩٢ مشروعا كبيرا، إذ تكاد تكون معظم تلك المشروعات شبه معطلة بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الإنتاجية وكانت سياسة الانفتاح على الاستيراد هي الأخرى لها تأثير سلبي على الصناعات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص، حيث من الصعوبة بمكان أن يتمكن القطاع الخاص في ظل هكذا ظروف من منافسة السلع المستوردة لاسيما من دول الجوار. وبالتالي أدت هذه الظروف إلى تعطيل أكثر من ٦٠ ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع

للقطاع الخاص العراقي. ويشير الجدول (١) إلى تمثيل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي عامي ٢٠٠٢ / ١٢٠٠٣) ، حيث نجد أن حجم هذا الناتج قد بلغ عام

٢٠٠٢ نحو ١٧٣، ١١ مليار دولار انخفض إلى ٣٠٠٤٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ، حيث أثرت تلك الحرب على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها.

وتوضح بيانات الجدول أن الاقتصاد العراقي، شأنه شأن بقية الاقتصادات المتنوعة يتكون من مجموعة من القطاعات المتعارف عليها المتمثلة بثلاث مجموعات رئيسة هي مجموعة القطاعات السلعية ومجموعة القطاعات الخدمية ومجموعة القطاعات التوزيعية.

ويلاحظ ان مجموعة الانشطة السلعية تمثل اكثر من ثلثي الانتاج الاجمالي المحلي وتبلغ نسبتها في عام ٢٠٠٢ نحو ٨٢.٥ انخفضت عام ٢٠٠٣ إلى ٧٨.٨، ويأتي قطاع التعدين والمقالع في المرتبة الأولى، إذ يشكل قرابة ٧٠% في حين لا تشكل الزراعة سوى ٨.٤% ، مما يؤشر الخلل الكبير في أداء هذا القطاع رغم كونه يمثل النشاط الذي يعتمد عليه نحو نصف المجتمع في معيشتهم. أما القطاع الصناعي فكانت نسبته متدنية لا تتناسب مع القدرات والامكانات المتاحة من الموارد الأساسية ، حيث لم تتجاوز ١.٥% ويعود السبب الى ظروف الحروب والحصار التي شلت القطاع الصناعي نتيجة لما تعرضت له المنشآت الصناعية من التدمير لاسيما المنشآت الكبيرة المملوكة للقطاع العام.

ثانيا: التشريعات والأطر القانونية للاستثمار في العراق

بعد الاحتلال في العام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي في العراق، حدث تغير جوهري في عملية إدارة الاقتداد العراقي باعتماد فلسفة الاقتصاد الحر في تنشيط حركة القطاعات اقتصادية وعملت الحكومة على إصدار التشريعات التي تقود إلى عملية التحول نحو الاقتصاد الحر وكان من أهم هذه التشريعات هو إصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي يعد خطوة هامة نحو تشجيع الاستثمارات بجميع إشكالها لاسيما الأجنبية منها. ويهدف القانون إلى تشجيع

القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق لتنمية اقتصاده من خلال توفير التسهيلات والضمانات للمستثمر. وقد حدد القانون المذكور العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب من خلال مجموعة قواعد وأسس أمنت المزايا لحركة الاستثمارات الأجنبية .

وفيما يأتي أهم المزايا التي تضمنها القانون المذكور :

(أ) المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين:

(١) بإمكان المستثمر اخرج الرأسمال وعوائده الذي ادخله للعراق .

(٢) التداول في سوق العراق للأوراق المالية

(٣) استثمار الأراضي اللازمة للمشروع لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد .

(٤) فتح الحسابات بالعمـ العملة العراقية والأجنبية لدى المصارف العراقي عراقية والخارجية .

(٥) التأمين على المشروع الاستثماري لدى شركات التأمين العراقية والأجنبية

(٦) منح حق الإقامة وتس وتسهيل دخول وخروج المستثمرين.

(٧) عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري .

(٨) أمكان العاملين الأجانب تحويل رواتبهم وتعويضاتهم خارج العراق .

(٩) إعفاء المشر شروع من الرسوم والضرائب لمدة ١٠ سنوات من بدء تشغيل المشروع قابلة للزيادة إلى ١٥ سنة وكذلك الأثاث والموجودات اللازمة للمشروع .

ب- مجالات الاستثمار والتزامات المستثمر:

لتسهيل تطبيق القانون حدد المشرع المجالات التي يمكن أن يستثمر فيها. كما نص على تشكيل هيئة وطنية للاستثمار التي حدد واجباتها برسم السياسة الوطنية للاستثمار على المستوى الوطني، إضافة إلى تشكيل هيئات الأقاليم والمحافظات التي من صلاحياتها وضع خطط الاستثمار على مستوى المحافظة أو الإقليم والعمل على تشجيع الاستثمار

ومنح إجازات الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح عمليةالاستثمار، وقد حدد القانون المذكور الاستثمار في كل المجالات باستثناء قطاعي النفط والغاز وقطاع المصارف والبنوك وشركات التأمين لتنظيم الاستثمار فيها بقوانين خاصة

وقد حدد القانون التزامات المستثمر بالاتي

١- تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع المراد الاستثمار فيه .

٢- إشعار الهيئة بتاريخ بدء المشروع ..

٣- أن يحافظ على البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية .

٤- الالتزام بالقوانين العراقية وفق خطة العمل المقدمة ..

٥- مسك سجل المواد المستوردة مع مسك حسابات أصولية يدققها محاسب مجاز .

المبحث الثالث: الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في العراق

يتساءل الكثير اليوم عن قدرة الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات العربية أو الأجنبية، أو حتى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية وخاصة بعد التغييرات السياسية والاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ وصدور قانون الاستثمار الجديد .

إن من شروط جذب الاستثمارات الخارجية هو الثقة التي يمكن أن تتحقق للمستثمر في استثمار أمواله في العراق، وهذه الثقة تستند إلى مقومات سياسية وأمنية وأخرى اقتصادية، فالمقومات الأمنية والسياسية تتمثل في الاستقرار السياسي والتشريعي الحماية الرأسمال المستثمر. وان كانت هذه المقومات تعد عاملا مهماً لجذب الاستثمارات إلا إن العوامل الاقتصادية ومعرفة المستثمر بالإمكانات والقدرات المتاحة تعد الركن الأساسي لتحقيق الاستثمارات في العراق على اختلاف أنواعها. ويجهل الكثير من المستثمرين وحتى أصحاب الرأسمال الوطني، الفرص التي يمكن أن يستثمر

فيها أمواله، لذلك جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على خارطة الفرص والامكانات المتاحة أمام المستثمر وما يتوفر من موارد يمكن أن تحقق الاستثمار الناجح وفقاً لتوزيعها الجغرافي على المحافظات العراقية ...

أولا: الموارد البشرية (القوى العاملة)

يعد عنصر العمل أحد أهم العناصر الأساسية للعملية الاستثمارية وان مصدر هذا العنصر هو سكان القطر لاسيما إذا ما علمنا أن الشعب العراقي من الشعوب التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني التي تبلغ نحو ٢٠٨٪. ويقدر عدد سكان العراق عام ٢٠٠٤ بنحو ٢٧.١٣٠ مليون نسمة. تشكل فئة النشطين اقتصادياً (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) بنحو ٤٤.١% من حجم السكان (١) أي بنحو ١١.٩ مليون شخص ناشط اقتصادياً. وتختلف نسبة النشطين اقتصادياً نسبياً من محافظة لأخرى، ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع النشطين اقتصادياً حسب المحافظات واحتساب العاطلين منهم. إذ توضح بيانات الجدول المذكور حجم الناشطين اقتصادياً في كل محافظة وحجم العاطلين منهم الأمر الذي يشير إلى إن هناك موارد بشرية معطلة غير مستغلة (قوى عاملة عاطلة) يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المشروعات الاستثمارية. مما يشكل هذا المورد فرصة مهمة للاستثمار ، لاسيما إذا ما علمنا أن أجور ساعة العامل غير الماهر منخفضة قياساً للأجور السائدة في كثير من دول العالم، إذ يقدر معدل أجر الساعة ينحو ٧١٥ دينار. ويتباين هذا المعدل من محافظة لأخرى إذ يقدر أدنى أجر لساعة العمل في محافظة نينوى بنحو ٥٣٣ دينار، ويرتفع إلى ١٣٧٣ دينار في محافظة اربيل (١) ، مما يلاحظ أن اجر ساعة العمل لا يتجاوز نصف دولار في المعدل، مما يشكل حافزاً لكثير من المستثمرين من الاستفادة من قوة العمل العراقية لانخفاض أجرها.

المحافظة	النشطون اقتصادياً (ألف شخص)	نسبة العاطلين إلى النشطين %	حجم العاطلين ألف شخص
نينوى	٩٢٣	٣١.٢	٣٠٧
كركوك	٣٨٧	١٩.٤	٧٥
الانبار	٥٥٢	٣٣.٣	١٨٤
بغداد	٢٨٣٢	٣٣.٠	٩٣٧
بابل	٨٠٢	٢١.٦	١٧٣
النجف	٤٣٧	١٨.١	٧٩
ذي قار	٥٨٧	٤٦.٢	٢٥١
البصره	٧٤١	١٥.٥	١١٥

ثانياً: الموارد الطبيعية

تعتمد كثير من الاستثمارات الناجمة على مدى توفر الموارد الطبيعية في البلد المراد الاستثمار فيه لما تمثله هذه الموارد من عناصر إنتاج أساسية لكثير من الأنشطة الاقتصادية المريحة، وان وجود هذه الموارد بعرض وافر نسبياً يجعل منها عناصر إنتاج رخيصة تشجع المستثمر على الولوج في استثمارات تعتمد على تلك العناصر. وتعد الطبيعة معينا الثروة هائلة استطاع الإنسان أن يكشف على امتداد تاريخه الطويل قيمتها وأهميتها. وان يسخرها لتنمية الحياة البشرية وقد من الله على العراق بموارد طبيعية وافره كموارد المياه والأراضي الزراعية والمعادن والنفط لازال الكثير منها لم يستثمر. وان هذه الموارد تشكل حافزاً لأي مشروع استثماري، نظراً لرفض قيمة هذه الموارد التي لا تشكل كلفاً تذكر قياساً لعناصر الإنتاج الأخرى.

أ- مورد المياه

وتعد المياه احد عناصر الحياة وأساسها المادي، لذلك نجد أن المياه هي المقوم الأساسي للتنمية بإختلاف مضامينها المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وعليه لا يمكن أن يقوم أي مشروع استثماري إلا بوجود المياه الصالحة للاستثمار لاسيما في المشروعات التي يدخل الماء فيها عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج كالمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية وبذلك فان توفر المياه ويكلف معينة يشجع على الاستثمار بجميع أشكاله. وقد من الله على العراق بنهري دجلة والفرات اللذين يقدر واردهما السنوي بنحو ٧٠ مليار متر مكعب إضافة إلى معدلات هطول أمطار موسمية. عما يشكل الأساس المادي للتنمية فيما إذا استثمرت موارد المياه بشكل كفء.

الأمطار:

يتسم مناخ العراق بكونه مناخاً شبه جاف، لذلك فأن سقوط الأمطار ينحسر في أيام محددة من السنة وتتفاوت بين معدلات مرتفعة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية حيث تصل معدلاتها إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم سنوياً. وبين معدلات منخفضة في الجنوب والجنوب الغربي لتصل إلى ٥٠ ملم سنويا ورغم محدودية الأمطار في العراق إلا انه يمكن استثمارها في المجالات الآتية:

١- الزراعة الديمية لاسيما الحبوب في محافظات كردستان والموصل وصلاح الدين. إذ تؤمن معدلات السقوط المطري زراعة ناجحة لمحاصيل الحنطة والشعير.

٢- كما يمكن إنشاء منظومات الري التكميلي في مناطق الجزيرة وأعالي الفرات لاستكمال الري بعد انقطاع الإمطار، مما يمكن زراعة ملايين الدونمات بالحنطة والشعير في تلك المناطق ذات معدلات الإمطار المتذبذبة.

٣- إنشاء مشروعات حصاد الامطار في بعض المناطق الشمالية والشمالية الغربية كالسدود الصغيرة على بعض الأودية لاستثمارها في الزراعة الشتوية. وهي مشروعات لا تحتاج إلى رأسمال كبير لانجازها.

(ب) الأراضي الزراعية

تعد الأراضي الصالحة للزراعة احد أهم الموارد الطبيعية للاستغلال الاقتصادي. وقد عرفت الزراعة في العراق منذ أكثر من خمسة آلاف سنة. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بنحو ٤٨ مليون دونم، إلا أن التي يمكن استثمارها بشكل مباشر تقدربنحو ٣١.٥ مليون دونم موزعة كالآتي:

١- الأراضي التي تزرع رياً وتتمثل بالأراضي الواقعة على ضفاف نهري دجلة والفرات وفروعها والمشروعات الإروائية، القسم الأكبر من الأراضي الزراعية التي يعتمد ربها على المياه السطحية وتقدر بنحو ٢٢٠١١٢ مليون دونم. أما الأراضي التي تعتمد على المياه الجوفية فتقدر بنحو ٨٤٠ ألف دونم.

٢- الأراضي التي تزرع ديما التي تقع ضمن الخط المطري ٥٠٠-١٠٠٠ ملم، التي تعتبر مناطق مضمونة الأمطار وتصلح للزراعة الديمية المتمثلة بزراعة الحنطة والشعير ويمكن في بعض السنين المطيرة زراعة الأراضي الخصبة ضمن الخط المطري الثاني ٢٠٠-٣٥٠ ملم سنوياً. وتقدر مساحة الأراضي التي تصلح للزراعة الديمية بالعراق بنحو ٩.٤ مليون دونم نستغل الجزء الأكبر منها بزراعة الحنطة والشعيروبعض البقوليات.

٣- وتعد زراعة المناطق الديمية من الاستثمارات الناجحة بسبب انخفاض كلف الإنتاج لاسيما بالنسبة لبعض المياه والأرض إلا أنها تتسم بانخفاض معدل الإنتاجية بسبب تخلف الأساليب الزراعية المعتمدة فيها والتي لازالت مطبقة حتى الوقت الحاضر.

ثالثاً: موارد الطاقة

يعد العراق من الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من موارد الطاقة لاسيما من النفط والغاز، إذ يأتي العراق بالمرتبة الثالثة من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد. كما يمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز هذا فضلاً عن موارد طبيعية أخرى لازالت غير مستثمرة مثل الكبريت والفوسفات والزئبق الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة للاستفادة من هذه الموارد الطبيعية ليس فقط للعراق وإنما لعموم المجتمع البشري.

١ ـ النفط

يوصف العراق بكونه يطفو على بحيرة نفط إذ تشير الاستكشافات إلى أن احتياطي العراق المؤكد من النفط يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل يمثل ثالث احتياطي نفطي بالعالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.

ورغم هذا الاحتياطي الكبير إلا انه لا يشمل كافة مناطق العراق وان هناك مكامن نفطية ضخمة لم تستكشف حسب ما وضحته الدراسات الأولية حول وجود مكامن في منطقة الصحراء الغربية يقدر مخزونها بنحو ١٠٠ مليار برميل أخرى أو أكثر). ويعد النفط العراقي من الأنواع الجيدة ويتسم بانخفاض تكاليف الإنتاج.

ويتركز الإنتاج النفطي في العراق في منطقتين رئيسيتين هما منطقة حقول الشمال (كركوك) وحقول الرميلة في الجنوب. إذ تنتج حقول الجنوب حالياً الجزء الأكبر، إذ وصل إنتاجها في العام ٢٠٠٤ نحو ٥٧٤ مليون برميل بمعدل ١.٦ مليون برميل يومياً. أما حقول الشمال فقد بلغ إنتاجها خلال نفس العام بنحو ١٥٦ مليون برميل، أي بمعدل ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

جدول (٣) تقديرات الاحتياطي والإنتاج من النفط والغاز في العراق خلال العام ٢٠٠٤.

احتياطي النفط المؤكد مليار برميل	معدل إنتاج النفط مليون برميل / يوم	احتياطي الغاز مليار م	إنتاج الغاز مليار م
١١٥	٢.٠٧٠	٣١١٥	٩.٢٢

المصدر: صندوق النفط العربي وآخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٥ استلمت من الجدول ٤/٦ بالملحق ص٢٨٨ .

وتشير بيانات الجدول (٣) إلى احتياطيات العراق من النفط والغاز والإنتاج منها خلال العام ٢٠٠٤ إلى أن إنتاج النفط قد بلغ فقط نحو ٢ مليون برميل يومياً، من حقول الشمال والجنوب في حين وصل إنتاج العراق من النفط قبل الاحتلال إلى أكثر من ٣ ملايين برميل، لكن تواضع المستلزمات والقدرات الفنية حالياً يحول دون إمكانية تطوير الإنتاج الأمر الذي يتطلب استثمارات كبيرة يمكن أن يساهم فيها الرأسمال الخارجي لاسيما أن الحكومة العراقية تسعى إلى توقيع

عقود واسعة في مجال الاستكشافات والإنتاج. كما أن هناك توجهاً لإصدار تشريع خاص بالاستثمارات في مجال النفط والغاز يعطي الخصوصية الأكبر لتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

٢ ـ الغاز

جاء الغاز بالمرتبة الثانية بعد النفط من حيث الاحتياطيات المؤكدة للموارد الطبيعية في العراق، إذ تقدر الاحتياطيات بنحو ٣١١٥ مليار م . كما تشير بيانات الجدول (٣) سابقة الذكر ورغم الحاجة الملحة إلى الغاز سواء على المستوى المحلي أو العالمي، إلا أن المنتج منه لا يصل سوى إلى ٩ مليار م " سنوياً. وهذا ما يشير إلى تواضع الكميات المستثمرة من الغاز. في حين يرتفع الطلب محلياً على الغاز لاغراض توليد الطاقة والاحتياجات المنزلية من التدفئة وطبخ الطعام.